

بيان دولة الامارات أمام لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية الدورة 31

فينا: 16 – 20 مايو 2022

تحت بند المناقشة العامة

السيد الرئيس،،،

بداية نتقدم لكم بالتهنئة على انتخابكم رئيساً لهذه الدورة، وعلى سائر أعضاء المكتب، كما نشكر الأمانة على الجهود الكبيرة التي بذلت للتحضير والاعداد لهذه الدورة في ظل الظروف الراهنة التي خلفتها الجائحة.

السيد الرئيس،

تعقد اجتماعات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في ظروف استثنائية يشهدها العالم من حولنا، حيث باتت الجريمة تتطور بوتيرة سريعة وتأخذ اشكالا مختلفة ومركبة وبالغة التعقيد، وساهم وجود الفضاء الالكتروني في استحداث صور وانماط جديدة للجريمة كما سهل ارتكاب الجرائم العابرة للحدود، وندرك تماماً بان مواجهة هذه الجرائم يتطلب أولاً وجود تشريعات دولية تواكب تلك المتغيرات والتطورات في الجريمة، وثانياً أراده سياسية تدعو لبذل مزيداً من الجهد في إطار التعاون الدولي واخذا بالاعتبار طبيعة تلك الجرائم.

السيد الرئيس،

اطلعنا على دليل المناقشة المواضيعية بشأن تعزيز استخدام الأدلة الرقمية في العدالة الجنائية ومكافحة الجرائم السيبرانية بما في ذلك الاعتداء على القاصرين واستغلالهم في أنشطة غير مشروعة باستخدام الإنترنت، ونشكر الأمانة على جهودها في تقديم الدليل ليكون دليلاً يسترشد به في المناقشة المواضيعية،

وفي هذا الصدد يسرنا نطلعكم على الجهود التي قامت بها دولة الامارات في سياق تصديها ومكافحتها للجرائم السيبرانية الواقعة على القُصر، حيث عززت دولة الامارات بنيتها التحتية الرقيمة بشكل كبير جداً، وصاغت العديد من الاستراتيجيات الذكية التي غيرت وجه التحول الرقمي في العالم، وتسطر الإمارات إنجازات متميزة في الخدمات المرتبطة بالتحول الرقمي والتطبيقات الالكترونية والتي تعتبر أحد الركائز الأساسية في رؤية الامارات للمستقبل، وأطلقت حكومة بلادي عدد من المبادرات والبرامج الوطنية التي تعني بالسلامة الرقيمة للطفل، تهدف من خلالها لتوعية القُصر وطلاب المدارس بتحديات العالم الرقمي وتشجيعهم على استخدام الإنترنت بشكل إيجابي وآمن وأسس استخدام البيئة الرقيمة وكيفية التصرف مع أي إساءة او خطر محتمل جراء استخدام العالم الرقمي، وتشمل المبادرة تطوير موارد تعليمية حول السلامة الرقيمة وتمكين الأطفال من أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال، وتعريف الآباء والمعلمين بآليات تعزيز السلامة الرقيمة للأطفال في المنازل والمجتمع المدرسي، كما ألزم القانون الاتحادي لدولة الامارات لعام 2016 بشأن حقوق الطفل بأنه يجب على شركات الاتصال ومزودي خدمات شبكة المعلومات الإلكترونية إبلاغ السلطات المختصة عن أي انتهاكات أو جرائم تقع على القُصر تتم عن طريق الشبكة العنكبوتية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الحضور،،

ختاماً... نشدد على أهمية تبني استراتيجيات دولية واضحة نسعى من خلالها إلى تكثيف الجهود الدولية وبذل المزيد من التعاون الدولي والتنسيق بين الحكومات وأصحاب المصلحة للتصدي للجماعات الاجرامية من ارتكاب جرائمها عبر الفضاء السيبراني.

شكراً السيد الرئيس